



Université Larbi Ben M'Hidi
Oum El Bouaghi
Institut de Technologie
Département de Gestion des entreprises et des administrations

Corrigé type d'examen final du premier semestre
Module : Marchés Publics

السؤال الأول:

- اجب بـ صحيح أو خطأ مع تصحيح العبارات (كل عبارة صحيحة 0,5، كل عبارة خاطئة مع التصحيح 1ن)
- تم تعديل قانون الصفقات العمومية 15-247 في سبتمبر 2013.....**خطأ.... التصحيح: تم تعديل القانون في سبتمبر 2015 وآخر تعديل 2023**
- تنص المادة 87 من قانون الصفقات العمومية على تخصيص نسبة 20% من الطلب العام للمؤسسات المصغرة.....**صحیح**
- مبدأ حرية الوصول لطلبات الصفقات العمومية مفتوح أمام جميع المترشحين.....**خطأ... التصحيح: مبدأ حرية الوصول لطلبات الصفقات العمومية مفتوحاً أمام جميع المترشحين الذين يستوفون الشروط**
- تتكون الصفقة العمومية من بنود عامة وخاصة.....**صحيح**
- تقدر عتبة الصفقة بـ 12.000.000 دج بالنسبة لصفقة الخدمات والدراسات و 6.000.000 دج بالنسبة لصفقات اللوازم والأشغال.....**خطأ.... التصحيح: تقدر عتبة الصفقة بـ 12.000.000 دج بالنسبة لصفقات الأشغال واللوازم و 6.000.000 دج بالنسبة لصفقات الخدمات والدراسات**
- صفقة إنجاز الأشغال ينبغي أن تكون لصالح شخص معنوي عام.....**صحيح**
- يقدم مفهوم طلب العروض المنصوص عليه في المادة 40 من قانون الصفقات العمومية توسع في المعايير المعتمدة لمنح الصفقات العمومية مقارنة بما جاء في مفهوم المناقصة.....**صحيح**
- التصريح بالترشح هو نموذج وثيقة يتم سحبها من مصلحة العقود بقسم الصفقات العمومية.....**خطأ... التصحيح: تصريح بالترشح (حسب نموذج قانوني يمكن تحميله من بوابة وزارة المالية).**
- توضع الأظرفة الثلاثة لعروض الصفقة العمومية فيظرف أكبر يكتب عليه اسم الصفقة ورقمها.....**خطأ.... التصحيح: توضع الأظرفة الثلاثة لعروض الصفقة العمومية فيظرف أكبر لا يكتب عليه سوى عبارة "لا يفتح" واسم الصفقة ورقمها.**
- يقدم المترشح الوثائق التي تبرر المعلومات المتضمنة في التصريح بالترشح.....**خطأ.... التصحيح: لا تطلب الوثائق التي تبرر المعلومات المتضمنة في التصريح بالترشح إلا من الحائز على الصفقة وذلك في غضون 10 أيام من الإعلان .**

السؤال الثاني: 2ن

بعد تعريف الصفقات العمومية، اذكر أهم الأطراف المتعاقدة

عقد مكتوب في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم مع متعاملين اقتصاديين سواء كانوا وطنيين أو أجنب، وفق الشروط المنصوص عليها في المرسوم 15- 247 المؤرخ في سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة

تتكون الصفقة من المصلحة المتعاقدة (سلطات عمومية)، الأطراف المتعقدة وموضوع عقد الصفقة

كيفية فتح الأظرفة

تم في جلسة علنية فتد الأظرفة من طرف لجنة فتد الأظرفة وتقييم العروض، بحيث تقوم هذه اللجنة أو لا بفتح الأظرفة.

مع الإشارة إلى أنه سابقا كانت تم فتد الأظرفة من قبل "لجنة فتح الأظرفة" التي كانت تقيم العروض. يتم عن طريق لجنة

أخري هي "لجنة تقييم العروض".

أما في القانون الجديد فذلك يتم عن طريق "لجنة واحدة" هو ما يعنى أن قانون الصفقات العمومية وتقويضات المرفق

العام الجزائري الجديد دمج كلاً من (لجنة فتح الأظرفة ولجنة تقييم العروض) في "لجنة واحدة" في (لجنة فتح الأظرفة

وتقييم العروض)

السؤال الثالث: 4 ن

أكمل بيانات الجدول الآتي:

صفة خدمات	صفة إبرام أشغال	صفات الدراسات	صفة لوازم
- تزويد المرفق العام بأنشطة الصيانة والمتابعة - إرفاق الإيجار بتقديم خدمة	تنصب على عقار تنصب على المنقولات	- دراسة احتمالات تنفيذ المشروع وبرامج والتجهيزات العمومية لضمان أحسن شروط الإنجاز والاستغلال -....إنجاز خدمات فكرية (المراقبة التقنية والجيو تقنية والإشراف)	اقتناء أو إيجار أو بيع بالإيجار

السؤال الرابع: 5.5 ن

الإجراءات الشكلية

- تحديد الحاجات طبقا للمادة 27 من المرسوم الرئاسي 15-247

- إعداد دفتر الشروط طبقا للمادة 26 من المرسوم السابق

- المصادقة على دفتر الشروط (إعداد تقرير تقديمي حول مشروع دفتر الشروط-استشارة لجنة الصفقات ذات الاختصاص وإعداد محضر لجنة المصادقة على مشروع دفتر الشروط (المادة 195)

-الإعلان عن المنافسة طبقا للمادة 65 من المرسوم 15-247

- فتح الأظرفة من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض مع طلب استكمال الوثائق الناقصة عند الاقتضاء

- تقييم العروض التقنية والمالية

استدعاء الحائز على الصفقة قصد تقديم الوثائق التي تبرر المعلومات التي يحتويها التصريح بالترشح-

- الإعلان عن المنح المؤقت وإشهاره وانتظار مدة الطعون طبقا للمادة 82 من المرسوم 15-247 و 56 من القانون 12-23

- في حالة عدم استلام أي طعن أو رفض الطعن الإداري في حالة استلامه خلال الأجل القانونية يتم إعداد مشروع الصفقة وأرساله من طرف المصلحة المتعاقدة إلى لجنة الصفقات المختصة للمصادقة

- في حالة استلام طعن في المنح المؤقت من طرف المتعهدين يتم اعلام المصلحة المتعاقدة بالطعن من طرف السلطة المختصة.

- في حالة قبول الطعن شكلا ومضمونا يتم الغاء المنح المؤقت ومواصلة عملية تقييم العروض

- مرحلة المصادقة على مشروع الصفقة

- الالتزام بالصفقة لدى المراقب

الحالات التي يمكن أن تكون سبب في إلغاء الصفقة

- عدم احترام آجال الاعلان والاشهار

- وجود خرق في إجراءات الإبرام

- خطأ في دفتر الشروط

- عدم احترام معايير التقييم المعلنة

- خطأ في تنقيط العروض وتقييمها

- شهادة غير صالحة أو منتهية (جباية

CNAS CASNOS)

- تغير حاجة المصلحة المتعاقدة

- سوء تقدير أو حساب النقاط أو الأسعار

- تغيير في طبيعة الأشغال أو الخدمات

- تحفظ لجنة الصفقات العمومية

الإجراءات المتخذة

يعتبر الإلغاء تعسفيا في حالة عدم التعليل القانوني المكتوب....في هذه الحالة يحق للمتعهد المتضرر الطعن الإداري

والمطالبة بالتعويض

في حالة ثبوت أحد أسباب إلغاء الصفقة رغم الإعلان عنها لصالح جهة متععدة، فهنا المصلحة المتعاقدة تواصل عملية تقييم العروض وإعلان منح مؤقت جديد

ملاحظات: لم يحاسب الطلبة على الإجابات المدرجة لقانون 12-23

بعض العناصر المذكورة في الإجابة النموذجية تتطلب شرح مختصر

بالتوفيق

د.تلياني